بيروت في 08 نيسان 2024

جانب دولة رئيس مجلس النواب اللبناني

الاستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجل مكرر لتعديل سن التقاعد لاساتذة الجامعة اللبنانية

مقدم من: النواب وضاح الصادق، مارك ضو، ميشال دويهي

نودعكم اقتراح قانون معجل مكرر المشار اليه اعلاه لاحالته الى الهيئة العامة واقراره.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

وضاح الصادق

مارك ضو

ميشال دويهي

اقتراح قانون معجل مكرر لتعديل سن التقاعد لاساتذة الجامعة اللبنانية

مادة وحيدة:

يحدد سن افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بثمانية وستين عاما.

لكل فرد من افراد الهيئة التعليمية، اكان متفرغا ام في الملاك، ان يطلب احالته الى التقاعد شرط ان يكون امضى خمسة عشر عاما في الخدمة الفعلية.

يحق لمن يرغب من الاساتذة الذين بلغوا سن التقاعد بعد الاول من كانون الثاني 2024 الاستفادة من احكام هذا القانون.

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

وضاح الصادق

مارك ضو

ميشال دويهي

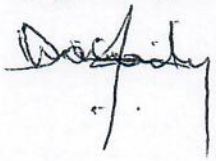

اقتراح قانون معجل مكرر لتعديل سن التقاعد لاساتذة الجامعة اللبنانية

الاسباب الموجبة

يخضع افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، فيما يتعلق بتحديد السن القانونية للاحالة الى التقاعد الى احكام قانون الموظفين (مرسوم اشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/12/6) اذ لا يوجد نص خاص في تنظيم الجامعة اللبنانية حول هذه المسألة.

شكل ذلك اجحافا بحق افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، حيث لا تتساوى الاوضاع القانونية بينهم وبين سائر موظفي القطاع العام الذين يدخلون الى الوظيفة بسن الثامنة عشرة عاما، بينما لا يمكن باي حال من الاحوال الدخول الى مسار التعليم الجامعي قبل سن الثلاثين بالحد الادنى وفي حالات نادرة جدا. وبناء على ذلك فان المعدل للخدمة بالنسبة للتعليم الجامعي هي خمسة وعشرين عاما، علما ان عددا كبيرا من افراد الهيئة التعليمية يحرمون من الراتب التقاعدي لانهم لا ينتهون الى تأمين خمسة عشر سنة تعليمية المطلوبة قانونا للاستفادة من الراتب التقاعدي .

وقد توجهت معظم الجامعات في العالم الى عدم تحديد سن لتقاعد الاساتذة الجامعين بعد ان ثبت عمليا اهمية دور ومهمة الاستاذ الجامعي في التعليم و البحث خصوصا بعد تنامي خبرته مع تقدمه في السن. وقد تكون الجامعة اللبنانية الاستثناء الوحيد في للتقاعد المبكر في العالم. ففي الولايات المتحدة الاميريكية مثلا، تعتمد آلية التقاعد الوظيفي في الادارات العامة باستثناء الجامعات حيث يتم تعيين الاستاذ مدى الحياة. كما اتجهت الامم المتحدة و العديد من الدول مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا والمانيا واليونان الى رفع سن التقاعد لكافة موظفي القطاع العام واساتذة الجامعات كأحد الحلول لخفض معدلات الانفاق وتخفيض عجز موازناتها. كما لا يوجد في لبنان سن تقاعد لافراد الهيئة التعليمية في الجامعات الخاصة، ففي الجامعة الاميركية و بناء على تعديل عام 2016، يثبت الاساتذة فيها مدى الحياة طالما يستطيع الاستاذ تأدية واجبه التعليمي والبحثي، وفي الجامعة العربية في بيروت واسوة بمصر وسوريا يبقى الاستاذ في ملاك الجامعة لغاية بلوغه الثانية والسبعين من العمر.

من جهة اخرى، اصبح مثبت علميا ارتفاع معدلات الحياة لدى الانسان بشكل كبير. فبعد ان كان يقارب ال 65 عاما، اصبح يتجاوز 78 عاما وذلك بحسب احصاءات منظمة الصحة العالمية التي لحظت تزايدا كبيرا في معدلات الحياة في لبنان والعالم ابتداء من 61 عاما سنة 1964 الى 67 عاما سنة 1976 الى 78

عاما سنة 2014. وبالتالي فان الابقاء على سن الاربع والستين للتقاعد عموما، وخاصة لافراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، يؤدي الى استبعاد قوة عاملة فاعلة ومنتجة وذات خبرة وكفاءة، ويصبح المتقاعدون مبكرا خارج اسواق العمل، مما يحرم الجامعة اللبنانية من خبراتهم وهم في سن الرابعة والستين يكونون في قمة عطائهم، وقد تتلقفهم الجامعات الخاصة للاستفادة من تراكم خبرتهم التعليمية مما يضعف الجامعة اللبنانية على المنافسة الاكاديمية مع الجامعات الخاصة.

لذلك،

وانصافا لافراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، وتحصينا لمستوى التعليم والبحث فيها، نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى رفع سن التقاعد افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية املين من مجلسكم الموقر اقراره .

وضاح الصادق　　مارك ضو　　ميشال دويهي